

المؤسسة العمومية الاقتصادية الجزائرية: مسيرة البحث عن الهوية وفشل في تحقيق التنمية.

The Algerian public economic enterprise: the quest of searching the identity and failure in achieving the development.

أ.بن تركي كريمة، جامعة أحمد دراية-أدرار- الجزائر

ملخص: تمثل المؤسسة العمومية الاقتصادية الركيزة الأساسية في الاقتصاد الوطني عموماً، وفي عملية إحداث التنمية خصوصاً، لذلك اعتبرت الدولة الجزائرية وسيلة فعالة لتحقيق التنمية الوطنية، وقد عرفت هذه المؤسسات ظروف سياسية واقتصادية واجتماعية ساهمت في تشكلها، ومرت بمراحل خلال هذه الفترة، حيث خاضت عدة تجارب سياسية واقتصادية وتنظيمية تبحث في كل تجربة عن الهوية المناسبة التي تمكنها من تحقيق التنمية في مختلف الميادين، وهذا ما نهدف إلى توضيحه في هذا البحث من خلال إبراز ظروف تشكل المؤسسة العمومية الاقتصادية الجزائرية، والدور الأساسي الذي كانت تلعبه في عملية التنمية، وأسباب فشلها في تحقيق ذلك.

الكلمات المفتاحية: المؤسسة العمومية الاقتصادية، الاقتصاد الوطني، التنمية.

Abstract: The public economic enterprise is the essential pillar in the overall national economy, and in achieving the development, thus, the Algerian state considers it an effective means for achieving the development. These enterprises witnessed political, economic, and social circumstances that shaped their structure, and it went in steps in this period, they had many political, economic and organizational attempts, in each attempt they look for the appropriate identity that enables the development in several sections, what are we trying to prove through this research is distinguishing the circumstances in which the Algerian public economic enterprise was created, and the important role it plays in this situation and the reasons of its failure.

Keywords: The public economic enterprise, the national economy, the development.

مقدمة:

تعتبر المؤسسة العمومية الاقتصادية النواة الأساسية الذي يدور حولها أي اقتصاد، حيث تعمل من خلال وظائفها المختلفة إلى بلوغ وتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية متعددة، لذلك شغلت حيزاً كبيراً من الأبحاث والدراسات في مختلف الاتجاهات الاقتصادية والسياسية والايديولوجية، بحكم احتلالها مكانة هامة في تقدم المجتمعات الإنسانية، التي أولتها أهمية في تطورها وتمييزها، خاصة في ظل التطور التكنولوجي الذي شهده العالم، والذي مكن المؤسسة من التحكم في إنتاجها واستعمالها من حيث علاقاتها التي تتدخل في تطوير وتحديد الجوانب الاجتماعية والمعنوية للمجتمع.

لذلك اعتمدت الدولة الجزائرية بعد استقلالها على مؤسساتها العمومية الاقتصادية للنهوض بالمجتمع في كافة المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية... وغيرها، واعتبرتها الوسيلة التي تمكنها من بناء اقتصاد قوي، وإعادة تنظيم شؤون البلاد ومحو مخلفات الاستعمار الفرنسي، وتحقيق الاستقلال الاقتصادي، واسترجاع الثروات والممتلكات، والحد من نفوذ الرأسمال الأجنبي... وغير ذلك من الأهداف، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى ركزت في عملية التنمية على دور المؤسسات العمومية الاقتصادية، واعتبرتها الأداة الأنسب للوصول إلى ذلك، والتجربة التنموية للمجتمع الجزائري لخير دليل على ذلك.

وقد عرفت المؤسسة العمومية الاقتصادية في الجزائر عدة تغيرات وتحولات خلال المراحل التي مرت بها، ابتداءً من مرحلة التسيير الذاتي إلى غاية مرحلة الخصخصة، تجسدت هذه التغيرات أساساً في تغيير أسلوب أو طريقة تسيير وتنظيم هذه المؤسسة، حيث كانت في كل مرحلة تجرب أسلوباً جديداً من التسيير، باحثاً بذلك عن الهوية الاقتصادية والاجتماعية والقانونية والسياسية المناسبة لها، والتي تساعدها على تحقيق الأهداف المنوطة بها، والقيام بوظائفها، ومن ثم تحقيق التنمية.

ونشير إلى أن أهداف المؤسسة الاقتصادية ووظائفها في كل مرحلة تحدد ضمن الاستراتيجية العامة، غير أن هذه الأخيرة - المؤسسة - شهدت العديد من المشاكل والاضطرابات عبر المراحل المختلفة، والتي نتجت عن التطبيق الفعلي والممارسات الواقعية لكل أسلوب من الأساليب المجربة، لذلك كانت تضطر بعد الفشل في تطبيق أسلوب معين إلى الانتقال إلى أسلوب جديد ترى بأنه قادر على استيعاب المشاكل التي ظهرت في الأسلوب السابق.

وتميزت عملية التنمية في المجتمع الجزائري بميزات خاصة فرضتها الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي مر بها هذا الأخير، فكانت أهدافها تنصب أولاً في محاربة كل ما خلفه الاستعمار، وثانياً تحسين الظروف في مختلف المجالات، غير أن هذه المؤسسات لم تحقق الأهداف المرجوة منها، وبالتالي عجزت في تحقيق التنمية، ويرجع ذلك لعدة أسباب سياسية واقتصادية واجتماعية وتنظيمية.

أولاً- مفهوم المؤسسة العمومية الاقتصادية الجزائرية، أصنافها وظروف تشكلها:
تختلف التعريفات المقدمة لمفهوم المؤسسة العمومية الاقتصادية من مؤسسة لأخرى نتيجة لاختلاف أشكالها وأنواعها وأحجامها وقوانينها ونشاطاتها وأهدافها... وغير ذلك، وكذلك لاختلاف الاتجاهات الاقتصادية والإيديولوجية والسياسية من نظام لآخر هذا من جهة، ومن جهة أخرى نتيجة للتطورات التي شهدتها المؤسسة في جوانبها المختلفة، وفي كل مرحلة من مراحل تطورها، لذلك من الصعب تقديم تعريف موحد وشامل يجمع كل هذه الميزات، وعلى هذا الأساس سنعرض مجموعة من التعريفات على سبيل التمثيل.

1- تعريف المؤسسة العمومية الاقتصادية:

تعرف المؤسسة على أنها "مجموعة أشخاص مهيكليين على شكل هرمي بهدف إنتاج السلع والخدمات القابلة للمتاجرة بهدف تحقيق أقصى ربح" (داداي عدون ناصر، 1998، ص10). كما تعرف بأنها "منظمة تجمع أشخاصاً ذوي كفاءات متنوعة تستعمل رؤوس الأموال وقدرات من أجل إنتاج سلعة ما،

والتي يمكن أن تباع بسعر أعلى من سعر تكلفتها" (داداي عدون ناصر، 1998، ص10). وتعني أنها "مجموعة متدرجة من المواد البشرية، تستخدم وسائل مادية ومعنوية، لاستخراج وتوزيع الثروات وإنتاج خدمات وفقاً لأهداف محددة" (ترفو فتيحة، 2017، ص05). وهي أيضاً "الوحدة التي تجمع فيها وتنسق العناصر البشرية والمادية للنشاط الاقتصادي" (داداي عدون ناصر، 1998، ص10).

ويوجد من يقول بأنها "كل شكل من أشكال التنظيم الاقتصادي المستقل مالياً، والذي يقترح نفسه لإنتاج سلع وخدمات" (داداي عدون ناصر، 1998، ص10). وتعرف كذلك على أنها "شكل اقتصادي وتقني وقانوني واجتماعي لتنظيم العمل المشترك للعاملين فيها وتشغيل أدوات الإنتاج وفق أسلوب محدد لقيم العمل الاجتماعي بهدف إنتاج سلع أو وسائل الإنتاج أو تقديم خدمات متنوعة" (صمويل عبود، 1982، ص58).

كما تعرف بأنها "مجموعة من الطاقات البشرية والموارد المادية (طبيعية كانت أو مادية أو غيرها) والتي تشغل فيما بينها وفق تركيب معين وتوليفة محددة قصد إنجاز أو أداء المهام المنوطة بها من طرف المجتمع" (أحمد طرطار، 1999، ص15).

وهناك من يرى بأنها "كل تنظيم اقتصادي مستقل مالياً في إطار قانوني واجتماعي معين، هدفه دمج عوامل الإنتاج من أجل الإنتاج أو تبادل سلع أو خدمات مع أعوان اقتصاديين آخرين بغرض تحقيق نتيجة ملائمة، وهذا ضمن شروط اقتصادية تختلف باختلاف الحيز المكاني والزمني الذي يوجد فيه، وتبعاً لحجم ونوع نشاطه" (داداي عدون ناصر، 1998، ص10).

مما سبق يتضح لنا أن التعريف الأخير يبدو شاملاً نوعاً ما لمفهوم المؤسسة العمومية الاقتصادية من التعاريف السابقة، التي ركزت على الشق الاقتصادي للمؤسسة فقط، وأهملت الشق الاجتماعي وما يتضمنه من علاقات اجتماعية بين أعضائها تنشأ

نتيجة لعملية التنسيق والتكامل بينهم لتحقيق الأهداف المرجوة، كما أنها ركزت على القطاع الإنتاجي (سلع)، وأغلقت بذلك القطاع الخدماتي الذي يقدم خدمة معنوية.

2- أصناف المؤسسة العمومية الاقتصادية:

لقد اختلفت معايير تصنيف المؤسسة الاقتصادية من باحث لآخر ومن نظام اقتصادي لآخر، لذا سنعرض بعض الأصناف حسب بعض المعايير من أجل توضيح القطاعات والمؤسسات التي اعتمدت عليها الدولة الجزائرية في تحقيق التنمية.

1- المؤسسة حسب طبيعتها القانونية: هناك ثلاث أنواع هي (عمر صخري، 1986، ص18 (بتصرف)):

1-1- المؤسسة العامة: وهي التي تعود ملكيتها للدولة، وأهدافها تدخل في إطار تحقيق الأهداف العامة في ظل سياساتها، وينتشر هذا النوع في المجتمعات الاشتراكية بشكل واسع.

2-1- المؤسسة الخاصة: ويضم هذا النوع المؤسسات التي تعود ملكيتها لأشخاص طبيعيين سواء كانت ملكية خاصة أو ملكية عن طريق المساهمة. وقد حاولت الدولة الجزائرية في بداية استقلالها القضاء على هذا النوع من المؤسسات خصوصاً الأجنبية منها بهدف استرجاع الأملاك الوطنية.

3-1- المؤسسة المختلطة: وهي المؤسسات التي يشارك فيها الأفراد إلى جانب الدولة، أو إحدى هياكلها في ملكيتها، وهذا النوع يبدو أنه منعدم تماماً في الفترة التي كانت المؤسسة العمومية تقود عملية التنمية.

2- المؤسسة حسب طبيعتها نشاطها: يمكن تقسيمها إلى (داداي عدون ناصر، 1998، ص25 (بتصرف)):

1-2- المؤسسة الإنتاجية: ويقصد بها المؤسسات التي تقوم بإنتاج السلع المختلفة، وهي بدورها تنقسم إلى: مؤسسات صناعية، ومؤسسات زراعية، ومؤسسات تجارية... الخ.

2-2- المؤسسة الخدمائية: وتضم المؤسسات التي تقوم بتلبية حاجات المجتمع المعنوية كمؤسسات النقل مثلاً.

3-2- المؤسسة المالية: وهي التي تعتنى بالنشاط المالي كالبنوك.

3- المؤسسة حسب حجمها: وتنقسم إلى مؤسسات صغيرة ومتوسطة وكبيرة، يقاس حجمها عادة من خلال عدد عمالها

وفروعها... وغير ذلك (داداي عدون ناصر، 1998، ص72)، وقد ركزت الدولة الجزائرية على المؤسسات التي تتسم بحجم كبير باعتبارها ذات رأس مال كبير، لذلك شملت عملية التأمين التي قامت بها بعد الاستقلال أكثر المؤسسات الكبيرة خاصة الصناعية منها، واعتبرتها الركيزة الأساسية في مسيرتها التنموية.

3- ظروف تشكل المؤسسة العمومية الاقتصادية الجزائرية:

ورثت الجزائر هيكلاً اقتصادياً رأسمالياً منهكاً ومليئاً بالتناقضات الجوهريّة نتيجة للسياسة الاستعمارية المنتهجة خلال فترة الاستعمار، لذلك عاش الاقتصاد

الجزائري في السنوات الأولى من الاستقلال مرحلة صعبة شهدت العيـد من الانتكاسات الاقتصادية، هذه الأخيرة كانت نتيجة للرحيل الجماعي للمعمرين الذين كان أكثرهم من رجال الأعمال والمسيرين والإداريين... الخ، حيث تركت المصانع والمزارع شاغرة بشكل كلي، الأمر الذي أدى إلى تعطلها عن العمل، مما أثر سلباً على الاقتصاد الوطني. إلى جانب هذا تميزت هذه المرحلة بالنزاع السياسي على مستوى القيادة، مما أدى إلى عدم توحيد القرار، والذي يمكن القول بأنه امتداد للنزاع الثوري قبل الاستقلال، وقد تمخضت عن ذلك فوضى اقتصادية، حيث تم التركيز على الجهاز الحكومي لاتخاذ القرارات الاقتصادية.

هذا بالإضافة إلى هجرة السكان من الريف والاستقرار بالمدن وشغل الفراغات التي تركها المستوطنون الفرنسيون خصوصاً في القطاعات الانتاجية دون سابق خبرة، وبالمقابل عرف القطاع الزراعي تدهوراً بسبب الإهمال ونقص العناية به. ونتيجة لهذه الظروف عرفت القطاعات الاقتصادية الجزائرية منذ الاستقلال إلى غاية سنة 1966، وهي بداية مرحلة المخططات التنموية بروز أربع قطاعات متباينة هي (قيرة اسماعيل، وآخرون، 2001، ص132):

قطاع التسيير الذاتي: وجاء هذا القطاع كضرورة ملحة فرضتها مجموعة من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وقد شمل المؤسسات الخاصة الصغيرة والمتوسطة الحجم التي خلفها المعمرون، إلى جانب القطاع الزراعي الذي يعتبر الدعامة لهذا القطاع.

قطاع أجنبي خاص: يتمثل في المؤسسة المحلية التابعة للمؤسسات الفرنسية أو المتعددة الجنسية. **قطاع محلي خاص:** يمثله المؤسسات الخاصة التي يمتلكها الجزائريون. **القطاع العام:** المتمثل في قطاع الدولة وهو في طور التكوين.

وقد شهدت هذه المرحلة العديد من الصراعات بين القطاعات الأربعة السابقة الذكر، الأمر الذي أدى إلى اختفاء البعض ونمو وتطور البعض الآخر، وذلك نتيجة الإجراءات التي اتخذها الدولة الجزائرية، والتي كانت تهدف من خلالها في بداية الأمر إلى القضاء على الشرعية الاستعمارية، ثم حل المشاكل التي يتخبط فيها المجتمع سواء في المجال الاجتماعي أو الاقتصادي أو السياسي أو الثقافي.

لذلك قامت الدولة الجزائرية بحركات تأميمية من أجل حصر القطاع المسير ذاتياً، والذي كان يطغى على القطاع الزراعي وجزء من القطاع الصناعي، الذي تراجعت عنه فيما بعد بسبب "ضعف التركة الصناعية بالإضافة إلى صعوبات التمويل والتمويل والتسويق التي كانت تعرفها الوحدات الصناعية" (قيرة اسماعيل، وآخرون، 2001، ص134)، لهذا وضعت هذه الأخيرة (الوحدات الصناعية) تحت إشراف وإدارة شركات وطنية.

وقد شمل التأميم القطاع الأجنبي الخاص والقطاع المسير ذاتياً، لذلك تم تأميم "مجموعة أراضي القطاع الاستعماري

إلى جانب مجموعة غير متكاملة من المؤسسات التي تدخل ضمن ما يعرف بالأملاك الشاغرة، بالإضافة إلى بعض القطاعات الصناعية التحويلية كالتبغ والكبريت والمطاحن" (قيرة اسماعيل، وآخرون، 2001، ص135).

وعملية تعميم التأمين كإجراء أدى إلى اتساع القطاع الاقتصادي العام، وهذا في ظل التطلع لتطبيق الاشتراكية التي تحقق العدالة الاجتماعية، واتسمت هذه العملية في بدايتها بالسرعة والشمولية، الأمر الذي أدى إلى ضم حتى بعض المقاهي والمحلات التجارية... وغير ذلك، لكن سرعان ما بدأت في التباطؤ وتخلت الدولة عن "تأمين رأسمال الصغير والمتوسط ابتداءً من سنة 1967، غير أن رأسمال الكبير شكل قاعدة انطلاق حقيقية لرأسمالية الدولة تحت إشراف وإدارة شركات وطنية متخصصة يشمل نشاطها كافة التراب الوطني في فرع معين من فروع الإنتاج أو الخدمات" (قيرة اسماعيل، وآخرون، 2001، ص136).

وبالتالي أصبحت عملية التأمين تسير بطريقة منتظمة لتصل سنة 1971 إلى "تأمين الشركات البترولية الفرنسية، حيث توجت بتأمين الغاز والمحروقات التي أصبحت تحت إدارة الشركة الوطنية للبحث واستغلال وتحويل وتسويق المحروقات "سونطراك"" (قيرة اسماعيل، وآخرون، 2001، ص136)، ونشير إلى أن هذه الشركات الوطنية هي حجر الأساس في تشكل القطاع العام، الذي اتسع بفضل عملية التأمين، وقد شهد ذلك العديد من الصراعات ومعارضة بعض الأطراف لسياسة الدولة المنتهجة في إعادة بناء الاقتصاد الوطني.

وقد اتخذت الدولة سياسة توسيع القطاع العام خصوصاً الصناعي، وتركيزها على محاولة خلق صناعات قاعدية من خلال اهتمامها بالصناعات الاستهلاكية والثقيلة لتلبية حاجات المجتمع وخلق مناصب عمل جديدة، والاهتمام "بالتصنيع كشرط لتشييد اقتصاد وطني مستقل من شأنه أن يضمن الاستقلال الفعلي للبلاد" (سفير ناجي، ص48)، كل هذه الظروف ساهمت في ظهور المؤسسات العمومية الاقتصادية الكبيرة الحجم، التي اعتبرتها الوسيلة لتحقيق التنمية الاقتصادية، ومن ثم الاجتماعية والثقافية.

وبعد تشكل هذه المؤسسات التي أصبحت لها وزن ثقيل في الاقتصاد الوطني، والتي اعتمد عليها من أجل دفع عجلة التنمية، واجهت الدولة الكثير من المشاكل خاصة المشاكل المالية والإدارية والتنظيمية، لهذا انتهجت "سياسة التخطيط للتحكم أكثر وبصورة فعلية في سيرورة، حيث انطلق المخطط الثلاثي الأول الذي اعتبر كخطة تجريبية في المقام الأول"

(سفير ناجي، دس، ص139)، ونتيجة لإتباع الدولة لسياسة التخطيط التنموي ظهرت عدة مخططات تنموية، وهذا الأخير -التخطيط التنموي- يعني توجيه من طرف الدولة لتحقيق أهداف مخططة مسبقاً في فترة زمنية محددة، وهكذا بدأت عملية التنمية تنتظم شيئاً فشيئاً انطلاقاً "من المخطط الثلاثي الأول سنة 1967- سنة 1969، وأكثر من

خلال المخطط الرباعي الأول سنة 1970- سنة 1973، والمخطط الرباعي الثاني سنة 1974- سنة 1977، والمخطط الخماسي الأول سنة 1980- سنة 1984، والمخطط الخماسي الثاني سنة 1985- 1989" (سفير ناجي، دس، ص140).

عرفت هذه الفترة أي فترة تطبيق المخططات الوطنية عدة صراعات حادة كان سببها الرئيسي هو ديمقراطية إعداد هذه المخططات التنموية، وطرحت هذه الإشكالية منذ المخطط الثلاثي التجريبي الذي تميز بمركزية التخطيط، غير أنه في باقي المخططات حاولت الدولة إرساء قواعد ديمقراطية في إعدادها، تجلّى ذلك في إشراك إدارات المؤسسات والأجهزة التنفيذية في ذلك، لكنها فشلت وبقيت الديمقراطية محدودة التطبيق، وذلك بسبب "الدور الضئيل وغير الفعال الذي لعبته مجالس العمال والمجالس الشعبية للعمال... الخ، وأضف إلى ذلك سيطرة السلطات المعنية بحكم الصلاحيات الواسعة التي كانت تتمتع بها" (سفير ناجي، دس، ص141).

وبناءً على ما تقدم يمكن القول بأن "التصميم المخطط والمحكم لتحقيق التنمية أصبح شكلياً، وأفرغ تدريجياً من مضمونه على مستوى التطبيق الفعلي" (سفير ناجي، دس، ص140) نتيجة للمشاكل والصعوبات التي بدأت تواجه المؤسسة العمومية الاقتصادية، والتي بانّت عبر مختلف المراحل التاريخية التي مرت بها.

وعليه فإن المؤسسة العمومية الجزائرية مرت بمحطات ثلاثية أساسية خلال تشكلها وهي التأميم، توسيع القطاع العام، التخطيط التنموي، وكان هدف الدولة في المرحلة الأولى من الاستقلال هو إعادة الثروات الوطنية، ومحاولة بناء اقتصاد قوي، أما المرحلة التي تلتها كانت مرحلة التخطيط الاقتصادي من خلال تطبيق المخططات التنموية، وهي نقلة نوعية في حياة الاقتصاد الوطني، وذلك من أجل دفع عجلة التنمية إلى الأمام.

ثانياً: المؤسسة العمومية الاقتصادية الجزائرية ومسيرة البحث عن الهوية:

1- تعريف مفهوم الهوية:

يحمل مفهوم الهوية مدلولات لغوية واصطلاحية متعددة، وهذا حسب مجالات استخدامه (علم النفس، علم الاجتماع، الأنثروبولوجيا، السياسة، الاقتصاد... وغيرها)، لذلك نجد زخم هائل من التعريفات التي سنحاول عرض البعض منها فيما يلي:

"يشترك المعنى اللغوي لكلمة الهوية من الضمير "هو"، هذا الأخير تم وضعه كاسم معرف بـ: (ال) ومعناه الاتحاد بالذات، ويدل مفهوم الهوية على الضمير الجمعي لأي تكتل بشري، فهو محتوى لهذا الضمير، بما يشمل قيم شخصية وتقاليد وعادات ومقومات، وأهداف الجماعة وإرادتها في الوجود والحياة" (سليمة فيلال، 2014، ص14).

أما معجم الوسيط في اللغة العربية يشير إلى أن كلمة الهوية تعني حقيقة الشيء أو الشخص الذي تميزه عن غيره، أو هي بطاقة يثبت فيها اسم الشخص وجنسيته ومولده وعمله، وتسمى البطاقة الشخصية" (معجم الوسيط في اللغة العربية، 2004، ص998).

تعرف الهوية بأنها "مجموعة المميزات الجسمية والنفسية والمعنوية والقضائية والاجتماعية والثقافية التي يستطيع الفرد من خلالها أن يعرف نفسه وأن يقدم نفسه ليتعزف الناس عليه، أو التي من خلالها يشعر الفرد بأنه موجود كإنسان له جملة من الأدوار والوظائف والتي من خلالها أيضاً يشعر بأنه مقبول ومعترف به كما هو من طرف الآخرين أو من طرف جماعته أو الثقافة التي ينتمي إليها" (سليمة فيلالي، 2014، ص16).

كما تعرف الهوية حسب ما أثبتته الدراسات السوسولوجية والأنثولوجية بأنها "الإحساس بالانتماء إلى جماعة أو أمة لها من الخصائص والمميزات الاجتماعية والثقافية والنفسية والتاريخية التي تعبر عن نسيج، أو كيان ينصهر ويندمج في بوتقة جماعة بأكملها، وبذلك يصبحون منسجمين ومتفاعلين تحت وطأة الخصائص والمميزات" (سليمة فيلالي، 2014، ص17).

في حين هناك من يرى بأنها "جملة المعالم المميزة للشيء التي تجعله هو، بحيث لا تخطئ في تمييزه عن غيره من الأشياء، ولكل منا كإنسان- شخصيته المميزة له، فله نسقه القيمي ومعتقداته وعاداته السلوكية وميوله واتجاهاته وثقافته، وهكذا الشأن بالنسبة للشعوب والأمم" (سعيد اسماعيل علي، 1997، ص95).

وكذلك يحدد هذا المفهوم على أنه "مفهوم نفسي اجتماعي يشير إلى كيفية إدراك شعب ما لنفسه، وكيفية تمايزه عن الآخرين، وهي تستند إلى مسلمات ثقافية عامة، مرتبطة تاريخياً بقيمة اجتماعية وسياسية واقتصادية للمجتمع" (محمد إبراهيم عيد، 2001، ص110).

وهي أيضاً "مجموعة من السمات الثقافية التي تتصف بها جماعة من الناس في فترة زمنية معينة، والتي تولد الإحساس لدى الأفراد بالانتماء لشعب معين، والارتباط بوطن معين، والتعبير عن مشاعر الاعتزاز والفخر بالشعب الذي ينتمي إليه هؤلاء الأفراد" (سليمة فيلالي، 2014، ص17).

يتبين من خلال التعريفات السابقة أن مفهوم الهوية بشكل عام يرتبط باثبات ذات الشيء والتعريف به، ويتم ذلك من خلال الخصائص النفسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية، والقيم والمعتقدات والعادات والتقاليد، والأفكار والسلوكيات... وغير ذلك، والتي تكونت عبر التاريخ الذي مر به هذا الشيء.

ونقصد بالهوية في هذا البحث أساليب التنظيم التي كانت المؤسسة الجزائرية تتبناها خلال مسيرتها التنموية، والتي جعلتها في كل مرحلة معينة من هذه المراحل تتصف بمجموعة من الإجراءات التنظيمية والقانونية والاقتصادية والسياسية، حيث تختلف كل مرحلة جديدة عن المرحلة السابقة، ونشير إلى أن الانتقال من مرحلة لأخرى يكون نتيجة لفشل المؤسسة العمومية الاقتصادية في تحقيق أهدافها في إطار الأسلوب التنظيمي المتبني السابق لذلك تقوم بإعادة النظر بشكل جذري في إجراءاته المختلفة، فعلى هذا الأساس ارتأينا أن نصورها وكأنها تبحث عن الهوية المناسبة لتحقيق أهدافها التي تنحور أساساً في التنمية في جميع الميادين.

2- مسيرة المؤسسة العمومية الاقتصادية الجزائرية في البحث عن الهوية:

لقد عرفت مسيرة المؤسسة العمومية الاقتصادية الجزائرية في بحثها عن الهوية تطبيق عدة صيغ اقتصادية وقانونية وسياسية وتنظيمية واجتماعية، تبحث في كل مرحلة من مراحل تطورها عن الهوية الملائمة التي تمكنها من الوصول لأهدافها المتمثلة أساساً في تنمية المجتمع في كافة المجالات، حيث سناول في هذا العنصر تتبع هذه المسيرة وتوضيح الأساليب (الهويات) المختلفة التي عرفتها من جميع الجوانب التنظيمية والقانونية والاقتصادية... الخ، وتتمثل أهم الأساليب فيما يلي:

2-1- المرحلة الأولى: التسيير الذاتي(1962-1965):

إن هذه التجربة فرضتها الظروف التي خلفها الاستعمار الفرنسي بالجزائر، "حيث قام المعمرون الأوربيون بمغادرة التراب الوطني وتركوا ورائهم المزارع و المؤسسات التي كانوا يديرونها، وذلك بعد تخريبها وتعطيل الآلات و حرق الوثائق والمستندات مما أدى إلى خلق وضع غير منتظر"(بوكميش لعلی، 2005، ص90)، غير أن العمال والمزارعون الجزائريون رفعوا التحدي وقاموا بتسيير المؤسسات وواصلوا الإنتاج بصورة تلقائية، وهذا رغم كل الصعوبات التي واجهتهم في بداية الأمر، وهذا الفعل تبلور في نمط جديد في التسيير سمي بالتسيير الذاتي، وتسمى هذه المرحلة عند بعض المفكرين الاقتصاديين "بمرحلة الانتظار أو البحث عن الذات نظراً للدمار والتدهور الذي تركه المستعمر على جميع الأصعدة الثقافية والاجتماعية والاقتصادية" (كربالي بغداد، 2005، ص03).

ومنه يتضح أن تجربة التسيير الذاتي هي أول مرحلة عرفتها المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، وجاءت نتيجة للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي عاشتها الجزائر بعد الاستقلال، ومن أبرز هذه الأوضاع الفراغ الذي خلفه الرحيل الجماعي للمعمرين من مسيري المزارع والمؤسسات، وكذلك رغبة الطبقة البورجوازية الجزائرية في السيطرة على هذه المزارع والمؤسسات بعد رحيل المعمرين، وأيضاً "غياب سياسة واضحة المعالم ونموذج إداري يعمل على تسيير شؤون المؤسسة الاقتصادية، وغياب الإطار البشري المؤهل بسبب احتكار المعمرين الفرنسيين لأهم الوظائف الإدارية والتسييرية، لذلك طغت عليها الفوضى والاضطرابات" (الطيب داودي، دس، ص134).

وقد كان تسيير المؤسسات في إطار هذا النظام يتم "بواسطة لجنة التسيير الذاتي التي يقوم العمال بانتخابها، ثم يقوم أعضاء هذه اللجنة باختيار رئيس لها من بينهم بطريقة ديمقراطية، وإلى جانبه (الرئيس) يوجد مدير يعين من طرف الوزارة الوصية، وهذا ما يشكل تناقض جوهري في مضمون التسيير الذاتي، مما يدل على وجود تردد في تطبيق مبدأ المركزية واللامركزية في عملية تسيير المؤسسات الاقتصادية، وذلك لوجود حالة من الازدواجية مكونة من مدير معين وهيئة منتخبة، وكون المدير هو الذي يسيطر على الهيئة المنتخبة، حيث تخول له صلاحيات واسعة تجعله يبرز كسلطة أقوى من الهيئة المنتخبة"(بوكميش لعلی، 2005، ص91).

تولد عن هذه المرحلة "وجود قطاعات مسيرة بواسطة العمال مع وجود القطاع الخاص في المجال الصناعي والفلاحي والتجاري، وتعتبر هذه العملية أول مسيرة تصحيحية للاقتصاد بعد الاستقلال رغم عدم وضوح النموذج الوطني للتنمية الاقتصادية" (كربالي بغداد، 2005، ص03).

وفي هذا الإطار استغل بعض المديرين هذه السلطة لتطبيق مركزية التسيير واتخاذ القرار، وشلت وظيفة مجالس العمال التي تجسد المشاركة العمالية في ذلك، الأمر الذي أدى إلى ظهور العديد من المشاكل داخل المؤسسات المسيرة ذاتياً كسوء الاتصال التنظيمي بين العمال والإدارة نتيجة احتكار السلطة وإبعادهم من المشاركة في اتخاذ القرار، مما أثر سلباً على القطاع المسير ذاتياً، ومن ثم على الاقتصاد الوطني، الذي شهد نوع من الركود والجمود في هذه الفترة، وهو ما جعل المؤسسة المسير ذاتياً تبحث عن هوية اقتصادية واجتماعية وتنظيمية أخرى أكثر ملائمة.

2-2- المرحلة الثانية: الشركة الوطنية (1965-1971):

تم الانتقال إلى نمط جديد من التسيير والتنظيم للمؤسسات الوطنية نظراً لعجز التنظيم السابق (التسيير الذاتي) على استرجاع الثروات وممتلكات البلاد، والحد من البرجوازية التي انتشرت آنذاك، وكذلك عدم الاهتمام بالطبقة العاملة، ومن أجل إرساء قواعد النظام الاشتراكي، ومن ثم الانطلاق في التنمية في مختلف الميادين، اتجهت الدولة الجزائرية إلى الخوض في تجربة أخرى وتسمى "الشركة الوطنية" التي كانت "بحكم التجربة مستهدفة آنذاك لعملية الإصلاح الشامل تأخذ على عاتقها معيار الفعالية الاقتصادية والاجتماعية والربحية" (الطيب الداودي، دس، ص135).

وكانت الأهداف في هذه المرحلة تصبو إلى بناء اقتصاد وطني قوي، وذلك من خلال تحقيق الاستقلال الاقتصادي باسترجاع الممتلكات و الثروات، و الحد من الرأسمال الأجنبي، وقد تجسد ذلك في إصدار العديد من النصوص والقوانين الوطنية لتنظيم مجالات العمل المختلفة و نذكر منها: "الأمر رقم: 66-183 المؤرخ في 21 جوان 1966 الخاص بتعويض إصابات العمل والأمراض المهنية... وغيرها من القوانين الجزائرية، وذلك للحد من استعمال القوانين الفرنسية.

ولذلك قامت الدولة الجزائرية انطلافاً من سنة 1966 بإجراء حركة تأميم واسعة و سريعة للعديد من المؤسسات شملت

هذه الحركة "المناجم والبنوك والتأمين والعديد من الصناعات الأخرى، ولتسيير هذه الخيرات المؤممة عملت الدولة

على إنشاء العديد من الشركات الوطنية، فبرزت بذلك شركات متنوعة منها: الشركة الوطنية للمناجم "سوناريم" سنة 1966، والشركة الوطنية لمواد البناء سنة 1967، والشركة الوطنية للعربات والحافلات "سوناكوم" سنة 1967، والشركة الوطنية للمصبرات سنة 1966 وغيرها" (بوكميش لعلی، 2005، ص94)، كما شملت هذه الحركة من التأميم القطاع المسير ذاتياً، وبذلك أصبحت هذه الشركات

الوطنية هي العصب الرئيسي في الاقتصاد الوطني، "والأداة التي يمكن بواسطتها القيام بالنشاطات الاقتصادية" (بوكميش لعلی، 2005، ص94)، لذلك جاءت "المخططات السالفة تهدف إلى بناء الاقتصاد الوطني على أساس إنشاء شركات وطنية كبرى تحتكر السوق الوطنية" (كربالي بغداد، 2005، ص04).

أما بالنسبة لتسيير هذه الشركات فإن الأمر يتم "بتعيين مدير عام بموجب قرار وزاري، يتولى تسيير الشركة تحت سلطة الوزارة الوصية، ويتمتع بسلطات واسعة، وإلى جانبه توجد هيئة استشارية تساعد في تسيير شؤون الشركة، تتألف من ممثلين عن بعض الوزارات والحزب، وبذلك فإن الدولة هي الممثلة وحدها في هذه الهيئة التي ينحصر دورها في ممارسة اختصاصات استشارية محضة، وذلك ما يقوي من سلطة المدير وسيطرته على التسيير واتخاذ القرارات، ويجعله الفرد الذي يضع سياسة المؤسسة وحده باعتباره الرجل الوحيد المسير للمؤسسة في هذه المرحلة" (بوكميش لعلی، 2005، ص95).

ونشير إلى أن أهداف هذه الشركات ووظائفها تحدد من "طرف الجهاز المركزي والسلطة الوصية، وذلك في إطار الاستراتيجية الوطنية العامة" (بوكميش لعلی، 2005، ص95)، وأصبحت الشركات- تستقطب أعداد هائلة من اليد العاملة نظراً لحجمها العملاق، وارتفاع الرواتب الشهرية، إضافة للحوافز المقدمة، وهذا مقارنة بالقطاعات الأخرى.

غير أن كبر حجم الشركات الوطنية وسيادة مركزية التسيير أدى إلى حدوث اضطرابات، "إذ جاء في التقرير المقدم لمؤتمر الاتحاد النقابي المحلي لمنطقة الجزائر الوسطى في جوان سنة 1966 أن هناك 3377 عامل في حالة إضراب و10428 ساعة عمل ضائعة من جراء الإضراب خلال الثلاثي الأول من سنة 1966" (بوكميش لعلی، 2005، ص96) وظهرت مشاكل تتعلق بسوء الاتصال التنظيمي، مما أدى إلى صراعات بداخلها بين العمال والمسيرين، وهو ما انعكس سلباً على العمل وظروفه، ومن ثم يمكن القول أن الشركة الوطنية هوية جديدة للتسيير والتنظيم في المؤسسة العمومية، غير أنها أدت إلى حدوث مشاكل، الأمر الذي دفع بالدولة الجزائرية إلى البحث عن هوية أخرى جديدة أكثر ملائمة لهذه المؤسسات، وقادرة على استيعاب هذه المستجدات.

2-3- المرحلة الثالثة: التسيير الاشتراكي (1971-1980):

إن الاتجاه الاشتراكي برزت ملامح تطبيقه قبل الاستقلال "من خلال مؤتمر الصومام في 20 أوت 1956... وغيره من البرامج (بوكميش لعلی، 2005، ص97)، أما "التطبيق الفعلي له تم في 16 نوفمبر 1971، وذلك بموجب وثيقة رسمية لتسيير المؤسسات العمومية بصورة جماعية وفقاً للنهج الاشتراكي، وهي ميثاق التسيير الاشتراكي للمؤسسات، الذي يندرج ضمن التحول العام نحو الاشتراكية" (مداح يوسف، 2015، ص46).

وقد تبنت الدولة الجزائرية للنهج الاشتراكي باعتباره الوسيلة التي تمكنها من محاربة النظام الرأسمالي القائم على الاستغلال، والملكية الخاصة لوسائل الإنتاج،

والفوارق الطبقيّة بين أفراد المجتمع، وذلك من خلال القضاء على مخلفات الاستعمار وتحسين أوضاع المجتمع الجزائري.

لذلك فالتسيير الاشتراكي للمؤسسات يقوم على الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج، والتعاون بين مختلف أطراف العملية الإنتاجية، فهو يسعى إلى محو الفوارق الطبقيّة بين أفراد المجتمع، والنهوض بفئة العمال وتحسين ظروفها، وبالتالي فهو مبني على تكريس الديمقراطية في ميدان العمل، من خلال تجسيد مشاركة العمال في عملية تسيير المؤسسات واتخاذ القرارات، "من خلال انتخاب ممثلين عنهم في الجمعية العامة واللجان الدائمة وفي مجلس الإدارة" (الطيب داودي، دس، ص134)، وهذا كله من أجل تحسين العلاقات الاجتماعية والمهنية بين العمال والمسيرين، والتعاون لرفع الإنتاج الوطني، وتحقيق التنمية.

ويقصد بالتسيير الاشتراكي للمؤسسات "المؤسسات التي هي ملك الدولة تابع للقطاع العام تتولى الدولة الاستثمار فيها ومشاركة العمال في إدارتها وتسييرها وهي تسيير حسب مبادئ التسيير الاشتراكي، ويتكون رأسمالها من أموال عامة، وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتتضمن وحدة أو عدة وحدات، ويعتبر عماله منتجون ومسيريون في آن واحد" (بوكميش لعلی، 2005، ص98).

ويتكون الجهاز الإداري للمؤسسة الاشتراكية عدة هيئات تتشارك في إدارتها وتسييرها، وتتمثل هذه الهيئات في مجلس العمال، مجلس المديرية، المدير العام للمؤسسة، واللجان الدائمة وهي تنقسم بدورها إلى لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية، لجنة الشؤون الاجتماعية والثقافية، لجنة التكوين والمستخدمين، لجنة التأديب، لجنة حفظ الصحة والأمن، وبالتالي نرى توجه الدولة لتطبيق اللامركزية في اتخاذ القرارات.

غير أن الممارسات العملية لهذا النظام أثبتت عكس ذلك، حيث بقيت مشاركة العمال في عملية اتخاذ القرارات الخاصة بالمؤسسة مجرد إجراءات شكلية واقتصر دورهم على المشاورة وإبداء آرائهم، وزاد من تعميق ذلك الأمية المنتشرة في أوساط العمال والتي منعتهم من المشاركة في عملية صنع القرار هذا من جانب، ومن جانب آخر بروز طبقة انتهازية من المسيرين تسعى لتحقيق مصالحها الخاصة وبسط سلطتها، الأمر الذي أدى إلى استمرار الصراع بينهم، وهو ما دفع الدولة الجزائرية إلى البحث عن هوية أخرى جديدة.

2-4- المرحلة الرابعة: إعادة الهيكلة (1980-1988):

جاءت هذه المرحلة كغيرها من المراحل الأخرى كنتيجة للمشاكل والنقائص التي ظهرت خلال المراحل السابقة، والتي تتمثل في "مركزية بحثة جعلت الجهاز المركزي للتخطيط يتدخل بصورة مباشرة لاتخاذ القرارات في مكان المسيرين الحقيقيين للمؤسسة، وتمركز الاستثمارات في قطاع الانتاج الصناعي، وتزايد حجم المديونية الخارجية، إضافة إلى تراجع ميدان النمو، وكبر حجم المؤسسات الوطنية" (بوكميش لعلی، 2005، ص103)، كما نضيف إلى ما تقدم عدم قدرة المؤسسات على بلوغ الأهداف المسطرة لها، وذلك بسبب ضعف إنتاجيتها، وسوء تسييرها، وكان هذا

بناءً على التقرير الذي قامت به "اللجنة التابعة لحزب جبهة التحرير الوطني الوضعية الاجتماعية والاقتصادية للفترة الممتدة من 1967 إلى 1978، حيث تميّز - التقرير- بأنه تشريح يكشف عن مواطن الضعف في التجربة الاشتراكية" (عجة جيلالي، 2006، ص66).

لكل ذلك كان من الضروري التخلي عن التسيير الاشتراكي للمؤسسات، والتفكير في طريقة جديدة لإيجاد حلول لهذه المشاكل التي أصبحت تتخطى فيها، والنهوض بالاقتصاد الوطني، ويتم ذلك بتصغير حجمها بإعادة هيكلتها لتسهيل عملية تسييرها والتحكم فيها، وللشروع في ذلك تم إصدار "نص قانوني في 06 أكتوبر 1980 الخاص بعملية إعادة الهيكلة للمؤسسات العمومية، غير أن التطبيق الفعلي لهذا المبدأ جاء بموجب النص التطبيقي المؤرخ في 27 فيفري سنة 1980" (بوكميش لعلی، 2005، ص104)، وهكذا أصبحت إعادة الهيكلة كبدائية ووعي بأزمات مؤسسات اشتراكية" (عجة الجيلالي، 2006، ص67).

وقد جاءت إعادة الهيكلة من أجل "رفع الانتاج وتحسين التسيير، وذلك من خلال التقليل من المركزية البيروقراطية التي أصبحت تعرقل نشاطات المؤسسة وتقتل روح المبادرة والإبداع، وكذلك تحميل مسيري هذه المؤسسات النتائج التي تحصل عليها مؤسساتهم، إضافة إلى التخلص من نموذج تنمية مركزز لمرحلة السبعينات، الذي يكلف الدولة مبالغ مالية ضخمة خاصة بالعملة الصعبة في وقت عرفت إيراداتها تدهوراً كبيراً... كما تهدف إلى تقليص حجم المؤسسات الوطنية العملاقة لتسهيل تسييرها ومراقبتها" (بوكميش لعلی، 2006، ص104).

وتمت إعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية على مرحلتين هما: المرحلة الأولى إعادة الهيكلة العضوية للمؤسسات من خلال تجزئتها إلى وحدات مصغرة أكثر تخصصاً لتحريرها من الضغوطات التي كانت تقيدها، أما المرحلة الثانية إعادة الهيكلة المالية لها عن طريق تخصيص رأس مال للمؤسسات الوطنية، والذي يستعمل لتغطية العجز المالي المتكرر، وتحويل الديون طويلة الأجل إلى ديون قصيرة الأجل لكي تتكفل بها وتراقبها" (الطيب داودي، دس، ص134-138 (بتصرف))، لذلك عمدت الدولة إلى "تفتيت المؤسسات الكبرى إلى عدة مؤسسات، مثلما حدث مع شركتي سونطراك التي تمت تجزئتها إلى 13 وحدة ذات حجم متوسط، وسوناكوم على سبيل التمثيل" (يوسف مداح، 2015، ص51-52 (بتصرف)).

انطلاقاً من الإجراءات المتخذة في هذه المرحلة من طرف الدولة الجزائرية والمتمثلة في تقليص حجم المؤسسات الوطنية، وتقييدها ببرنامج خاص بها مبني وفقاً للأهداف المسطرة في المخطط الوطني، ومنحها نوع من الاستقلالية المالية ومحاسبتها على النتائج المحققة، فإنها بذلك لم تحل المشاكل السابقة، لأن المشكلة الأساسية في المؤسسة العمومية الجزائرية تتعلق بنوعية العلاقات الاجتماعية داخلها(بين

المسيرين والعمال) وكذلك بسوء الاتصال التنظيمي بين أطراف المنظمة بسبب تعارض الأهداف والمصالح.

2-5- المرحلة الخامسة: الاستقلالية (1988-1995):

لم تأت مرحلة إعادة الهيكلة بنتائج المرجوة منها المتجلية في رفع الطاقة الإنتاجية للمؤسسات العمومية، وزيادة مردوديتها، وقد "أرجعت أسباب هذا العجز إلى المسيرين الذين أنهموا بالعيش خارج الواقع الاقتصادي الجزائري" (بوكميش لعلی، 2005، ص106)، بل نتج عن هذا النمط من التنظيم فوضى اقتصادية وتنظيمية، مما أدى فشل المحاولات المتكررة للنهوض بهذه المؤسسات، ومن ثم فشل في تحقيق التنمية الشاملة، وبالنظر للمشاكل المتراكمة عنها، بدأت الدولة في التفكير في أسلوب آخر جديد، لأنها أصبحت تشكل-المؤسسات- عبئاً عليها خاصة من الناحية المالية، لذلك تم اللجوء إلى الاستقلالية لإعادة بعث الروح فيها والنهوض بها. تتميز هذه السياسة الإصلاحية الجديدة -أي استقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية- "بكونها أداة لإعادة تنظيم المؤسسات العامة تبعاً لقواعد جديدة، كما تجسدت هذه السياسة عملياً بتخلي الدولة عن أداء وظيفة التسيير (الإدارة) اليومي للمؤسسات العامة- مع بقائها المالك الأساسي لها - فضلاً عن خصخصة أساليب الإدارة والتسيير، وذلك عن طريق اعتماد أدوات القانون الخاص؛ ومن ثم انتقال الاقتصاد الجزائري إلى وضع جديد تمثل أساساً في استقلالية هيكله الاقتصادية والإدارية، واستقلالية طرائق التعامل الاقتصادي بين مختلف العناصر المعنية بمسألة التنمية" (الداوي الشيخ، 2009، ص259).

"وتعني الاستقلالية التصرف من طرف إدارة المؤسسة حسب نظرتها بكل ما يتعلق بكل أمورها ونشاطاتها المختلفة وبالأسلوب الذي يمكنها من تحقيق نتائج إيجابية، وبعبارة أخرى الاستقلالية معناها الإعداد الذاتي للقوانين أو القواعد" (بوكميش لعلی، 2005، ص106)، "وقد تقرر تطبيق مبدأ الاستقلالية طبقاً للمرسوم رقم: 88-01 المؤرخ في 12 جانفي 1988، الذي نصّ في المادة رقم: 04 منه على أن الاستقلالية تخص المؤسسات العمومية المتمتعة بالشخصية المعنوية والخاضعة للقانون العام والمكلفة بتسيير الخدمات العمومية، وكذلك الجمعيات والتعاونيات وكل التجمعات" (بوكميش لعلی، 2005، ص106)، و تشير إلى أنه يتم تسيير المؤسسات العمومية الاقتصادية المستقلة وفق جهاز تنظيمي يتكون من الجمعية العامة، جهاز الإدارة، والمدير العام المسير، ومن ثم يتبين أن هذه الهوية (الاستقلالية) تقوم على منح الحرية في تسيير المؤسسات، من خلال إعطاء المسيرين الحرية في اتخاذ القرارات المتعلقة بها، ووضع استراتيجية خاصة بها، و ذلك بمراعاة الاستراتيجية العامة، وهذا بهدف رفع طاقتها الإنتاجية.

وقد تبنت الجزائر هذا الأسلوب من التنظيم "بوصفه سياسة إصلاحية من أجل إعادة مؤسساتها الاقتصادية العامة إلى مسارها الحقيقي المرتبط أساساً بوظيفتها الإنتاجية-التي هي الهدف من وجودها- جاءت الاستقلالية لمجاراة التغيرات على مستوى الموارد المالية للاقتصاد

الوطني، وجاءت أيضاً لتجسيد محاولة جديدة لإرساء الآليات العلمية والتقنية للتسيير وتفعيلهما في المؤسسات العامة بعد تطهيرها وتحريرها مالياً" (الشيخ الداوي، 2009، ص260).

مما سبق يتضح أن المؤسسات العمومية الاقتصادية الجزائرية "قبل الاستقلالية كانت تتصف بحالة اللاكفاءة" في تسييرها، فجاءت الاستقلالية لتجبرها على العمل في حدود الكفاءة، أي أنها أصبحت مطالبةً بانتهاج التسيير الكفاء، وإلاً فإنها تصبح مضطرةً قانونياً إلى حل نفسها، والانسحاب من السوق" (محمد الصغير بعلي، 1992، ص87).

غير أن هذه المرحلة عرفت فوضى كبيرة عمت كامل القطاعات الاقتصادية، والعديد من المشاكل على رأسها كثرة الإضرابات، التي تدل على عدم الرضا على الأوضاع التي آل إليها المجتمع من ارتفاع الأسعار وتزايد نسبة البطالة... وغير ذلك، وهذا راجع إلى غياب سياسة واضحة ومنظمة للانتقال من اقتصاد مركزي إلى اقتصاد السوق، إضافة إلى عدم الاستقرار على المستوى السياسي، حيث تعاقبت العديد من الحكومات بشكل سريع، الأمر الذي أثر على برامج وسياسات التنمية، فكل حكومة تحمل برنامج خاص بها، وبالتالي لا يوجد تكامل واستمرارية بين برامج الحكومات المتعاقبة، والأكثر من ذلك عدم الوضوح الذي يشوب النظام الاجتماعي والاقتصادي والقانوني للمؤسسة الاقتصادية المستقلة، لذلك يعبرها الكثير بأنها مرحلة عبور لاقتصاد السوق فقط.

2-6- المرحلة السادسة: الخوصصة (1995- إلى اليوم):

من المتعارف عليه أن المؤسسة العمومية الاقتصادية الجزائرية أداة في يد الدولة لتحقيق أهدافها في مجال التنمية، غير أنها واجهت جملة من العوائق والصعوبات حالت دون ذلك، الأمر الذي جعلها في كل مرة تجرب هوية جديدة، وقد أصبحت هذه المؤسسات تشكل عبئاً ثقیلاً على عاتق الدولة سواءً من ناحية تمويلها مالياً أو تسييرها بسبب عجزها في القيام بالأدوار المنوطة بها، لذلك قررت الدولة الدخول في معركة جديدة باحثة بذلك عن الحلول لما آلت إليه الأوضاع، فجاءت الخوصصة "كمخرج لمأزق تسيير المؤسسة العمومية الذي يعاني من عجز مزمن غير قادر على احترام الإكراهات المالية مع امتصاص لا متناهي لموارد الدولة من خلال الدعم والتي هي في الواقع منهج اقتصادي جديد قائم بذاته يقوم على مبادئ محددة" (عجة الجبالي، 2006، ص364).

وبذلك تعتبر الخوصصة "كأسلوب لإعادة هيكلة الاقتصاد الوطني، يقوم على إحداث التوازن بين القطاع العام والخاص مع إحداث توزيع جديد للأدوار بين القطاعين، ولا يهدف هذا التوزيع الجديد للأدوار إلى منح دور سلبي للدولة ولكن إلى جعله أكثر إيجابية من حيث تكريس الشفافية على علاقة الدولة بالسوق" (عجة الجبالي، 2006، ص360).

وهكذا يتضح أن الدولة الجزائرية توصلت إلى فكرة أساسية هي أن المؤسسة الاقتصادية هي كيان اجتماعي واقتصادي وقانوني وسياسي مفتوح يؤثر و يتأثر بمختلف العوامل البيئية سواء الداخلية منها أو الخارجية، وهذا عكس ما كانت تعتقده في المراحل السابقة، إذ تنظر لها باعتبارها تنظيم مغلق موجه لتحقيق أهداف مسطرة في السياسات العامة وفق مخطط معين.

وتعني الخوصصة في "مفهومها البسيط تعني تحويل الملكية العامة إلى ملكية خاصة باستبعاد رأس المال العام، وهي عكس التأميم الذي يعني مصادرة الملكيات الخاصة لصالح الدولة" (مبارك شيماء، 2016، ص432).

كما يشير هذا المفهوم "إلى التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص بأساليب متعددة إما بتحويل كامل للملكية أو تحويل جزئي للملكية، وهذا ما يعرف بخوصصة الملكية أو إحلال إدارة قطاع خاص لإدارة المشروعات العامة أو ما يسمى بخوصصة الإدارة" (مبارك شيماء، 2016، ص432).

وفي تعريف آخر يقصد بها "الآلية التي يتم بها انتقال الملكية والإدارة التشغيلية للمؤسسات المملوكة للدولة إلى القطاع الخاص أن يكون إما مؤسسات أو رجال أعمال أو شركات أجنبية" (بن حبتور عبدالعزيز، 1997، ص06).

وهي أيضاً "تحويل ملكية المنشآت العامة إلى أطراف أخرى تقوم بإدارتها وفقاً لمبادئ قطاع الأعمال الخاصة" (عبد القادر محمد شهاب، 2002، ص103).

كذلك يقصد بها "العملية التي بموجبها تنتازل الدولة عن المؤسسات التي تملكها سواء كلية، سواء عن مجموعة من الأسهم للمستثمرين الخواص الوطنيين أو الأجانب" (مبارك شيماء، 2016، ص433).

وهناك من يضيف بأن الخوصصة "هي إحدى الوسائل الأساسية لتحرير الاقتصاد، من خلال دعم القطاع الخاص وتخفيض دور الدولة في النشاط الاقتصادي، وإحلال قوى السوق محل القرار الإداري...فهي علاج لضعف الكفاءة الاقتصادية المرتبطة بالملكية العامة للمنشآت" (عجة الجبلاي، 2006، ص359).

انطلاقاً من التعاريف السابقة نرى العملية التي تتم بها تنازل الدولة عن تسيير وإدارة المؤسسات العمومية الاقتصادية للقطاع الخاص اعتقاداً بأن هذا الأخير قادر على التخلص من مشاكلها، وبالتالي تحسين كفاءتها الإنتاجية والرفع من مردوديتها، وذلك بما يخدم أهداف التنمية، ويتم هذا التنازل إما جزئياً بحيث تشارك الدولة مع الخواص فيها، أو كلياً إذ تتخلى هذه الأخيرة على المؤسسة للقطاع الخاص.

وكانت "أول خطوة لتكريس فكرة الخوصصة في سنة 1994، وذلك بموجب قانون المالية التكميلي 94-08، إذ سمح للمؤسسات العمومية بموجب المادتين 24 و25 من القانون، بفتح رأسمالها الاجتماعي للخواص، فهاتان المادتين كانتا بمثابة حجر الأساس في مسار الخوصصة" (بعزيز ميسة وآخرون، 2013، ص20)، أما التطبيق الفعلي لها فتم بإصدار مجموعة من القوانين التي تقنن وتنظم هذه العملية وفي مقدمتها "القانون رقم:

95-22 سنة 1995، الذي يقوم بتحديد القواعد العامة للمؤسسات العامة التي تملك فيها الدولة أو الأشخاص المعنويين التابعين للقانون العام بصفة مباشرة أو غير مباشرة جزء من رأسمالها أو كلها" (بعزيز ميسة وآخرون، 2013، ص21).

وترتب عن هذه التجربة كغيرها من التجارب السابقة مجموعة من العوائق أولها صعوبة التخلص من الموروث الاشتراكي، الذي ينظر له كشيء مقدس، لأن توجه الدولة الجزائرية نحو الخصوصية يعتبره البعض "مجرد انهيار بالإيديولوجية الليبرالية بعد سقوط الكتلة الاشتراكية، وهيمنة فكرة اقتصادية وحيدة على الاقتصاد العالمي، حيث أصبحت الخصوصية ظاهرة كونية أجبرتها على ضرورة الأخذ بها، قصد الاندماج في التقسيم الدولي العالمي" (عجة الجبلاي، 2006، ص366)...بالإضافة إلى أنها واجهت -أي الخصوصية- "عدة عوائق مختلفة على مستوى التطبيق، فمنها ما هو اقتصادي، ويتمثل في: مشكلة ديون المؤسسات العامة المعروضة للخصخصة، والافتقار إلى تمويل عملية الخصخصة، ومنها ما هو ذو طبيعة اجتماعية مثل: فائض العمالة، وانخفاض المستوى المعيشي أو تدهوره؛ فضلاً عن العراقيل الإدارية والتنظيمية كغياب الشفافية في المضمون؛ والأهم من ذلك كله هو ضعف السوق المالية في الجزائر، فالأسواق المالية تعد من الأدوات المهمة التي تسمح بنجاح عملية الخصخصة" (الداوي الشيخ، 2009، ص 274-275).

ومنه نستشف أن المؤسسة العمومية الاقتصادية واجهت خلال المراحل الاقتصادية والتنظيمية التي مرت بها العديد من المشاكل والانتكاسات، تبحث في كل مرحلة عن الهوية الاجتماعية والتنظيمية والقانونية والاقتصادية والسياسية التي تمكنها من مسايرة هذه المستجدات، غير أنه وبالنظر للمشاكل المتراكمة عبر هذه المراحل جعلها تفشل في الوصول إلى ما كانت تصبو إليه، خاصة في ظل عجز الدولة الجزائرية على استيعابها، مما أدى إلى تعطيل مسار التنمية، وذلك باعتبارها الركيزة الأساسية في دفع عجلتها إلى الأمام، حيث سنوضح أسباب ذلك في العنصر الموالي.

ثالثاً: التنمية في الجزائر وأسباب فشل المؤسسة الاقتصادية في تحقيقها:

يجمع الكثير من الاقتصاديين والاجتماعيين أن مفهوم التنمية من المفاهيم المحيرة، باعتباره مفهوم مركب ومتشعب الجوانب، يتوقف تحديده على تداخل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية وحتى النفسية للإنسان الذي يريد تنمية مجتمعه، فهو يحمل مدلولات كثيرة ومختلفة، ولهذا فمفهوم التنمية "يعني أشياء مختلفة إلى مختلف الأشخاص" (القرشي مدحت، 2007، ص122)، وهي "حصيلة تفاعلات سياسية واقتصادية واجتماعية وإدارية متداخلة ومستمرة تشكل كل منها، وبدرجة متفاوتة، عاملاً مستقلاً وتابعاً في آن واحد" (محمد الصادق، 1983، ص20).

1- تعريف مفهوم التنمية:

يرى البعض أن التنمية تشير إلى "العملية التي بمقتضاها يجري الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم، ويصاحب ذلك العديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في البنيان الاقتصادي" (القرشي مدحت، 2007، ص122). فهي "مشتقة من النمو وتعني الإنماء، وهي محاولة عمدية وقصدية أو تدخل خارجي إرادي للتسبب في النمو والإسراع فيه لتعميقه وإغناؤه بغية الحصول على النماء" (لبنى الكنز، 2008، ص21).

كما يعرفها أدغار أون سنة 1987 بأنها "لا تقتصر على الجانب الاقتصادي فحسب بل ترتبط بالأفكار السياسية وأشكال الحكومة ودور الجماهير في المجتمع" (القرشي مدحت، 2007، ص122).

وتعرف كذلك بأنها " التغيير المقصود الموجه والمخطط باتجاه تحقيق الأهداف" (لعلى بوكميش، 2003، ص256).

وبشكل عام فالتنمية هي "رفع مستدام للمجتمع ككل والنظام الاجتماعي نحو حياة أفضل" (القرشي مدحت، 2007، ص122).

كما أنها "تمثل ذلك التطور البنائي أو التغيير البنائي للمجتمع بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والفكرية والتنظيمية من أجل توفير الحياة الكريمة لجميع أفراد المجتمع" (القرشي مدحت، 2007، ص123).

وهي أيضاً "عملية التحسين المستمر في النواحي المادية وفي مجال الرفاه الاجتماعي" (لعلى بوكميش، 2003، ص256).

وتأسيساً على التعاريف السابقة يتبين أن التنمية تنطوي على عدة معاني كالتطور، التقدم، التحسين، النمو، التحول فهي عملية مقصودة ومخططة لإحداث تغيير في مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية للمجتمع، والانتقال به من وضع إلى وضع أحسن منه.

2- خصائص التنمية:

تتصف عملية التنمية بعدة خصائص لعل أهمها ما يلي (لعلى بوكميش، 2003، ص256 (بتصرف)):

1-2 الشمولية: وتعني أن التنمية تمس جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية... الخ للمجتمع الذي تعتبره نظاماً متكاملأ، فهي تغيير شامل للمجتمع، وهو تصور ينطلق أساساً من أن لكل مجتمع ظروفه الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية الخاصة.

2-2 الاستمرارية: تعتبر التنمية عملية مستمرة باعتبارها مرتبطة بتلبية حاجات المجتمع ومتطلباته التي تتغير من وقت إلى آخر، ومن جيل إلى آخر، فهي الوسيلة التي تتحقق بها هذه المتطلبات.

2-3- عملية واعية ومخططة: فهي عملية تغيير مخطط لمجموعة من العمليات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية من خلال بناء إيديولوجي معين، تهدف لإحداث تغييرات في الواقع الاقتصادي والتعليمي والثقافي والقيمي، أي أنها عملية مقصودة، تهدف إلى تحقيق أهداف محددة، كما أنها تعتمد على التخطيط المسبق، فهي عملية منتظمة وليست عشوائية.

2-4- عملية هادفة: لكل مخطط تنموي مجموعة من الأهداف تنصب في مجملها في تحسين الظروف الاقتصادية

والاجتماعية والثقافية لأي مجتمع.

3- مميزات عملية التنمية في الجزائر:

تميزت التنمية في الجزائر بجملة من الخصائص، والتي اعتبرتها بمثابة الركائز التي تقوم عليها هذه العملية، ولعل أبرزها ما يلي:

3-1- اعتماد النهج الاشتراكي:

إن تطبيق الاشتراكية كان وليد اقتناع الشعب الجزائري بها، وبمدى قدرتها على تحقيق العدالة الاجتماعية ومحو الفوارق الاجتماعية والتناقضات التي خلفتها الرأسمالية الاستعمارية، الناتجة عن السياسات المعتمدة القائمة على الإفقار والحرمان والتجهيل، والدليل على ذلك خلق تفاوت جهوي بين مختلف مناطق الوطن.

وقد عاشت مختلف فئات المجتمع كل أشكال الاستغلال والحرمان والقهر، وكانت من الطبقات الكادحة داخل المجتمع، لذلك فالاشتراكية هي اقتناع فكري شعبي، وهذا ما نص عليه الميثاق الوطني: "إن الاتجاه الاشتراكي اختيار قد ظهر من أفكار وتصرفات مناضلي جبهة التحرير الوطني، ومجاهدي جيش التحرير الوطني، وذلك طوال المدة التي استغرقتها الكفاح الشعبي التحريري، وتجلّى ذلك بصفة خاصة قبيل الاستقلال. وهذا النظام الاجتماعي والاقتصادي والأخلاقي الذي أخذ بناؤه يرتفع شيئاً فشيئاً فيما بعد الحرب، لا يمكن بحكم المنطق إلا أن يتخذ وجهة معاكسة لكل ما يمثله النظام الإقطاعي والامبريالي ولكل مجموعات القوى الرأسمالية" (بهلول بلقاسم، 1991، ص40).

كما نص أيضاً على أن "الدولة الجزائرية هي أداة تحقيق سياسة التنمية التي تهدف إلى تجسيد آمال وتطلعات الشعب الجزائري، فهي دولة اشتراكية... مستمدة وجودها وفعاليتها وسلطتها من إرادة الشعب وتقبله إياها، ولذا ينبغي إنباء روح الدولة وتعهد لها لدى المواطنين وتحقيق وعيهم بمهمتها ودورها كأداة في خدمة الجماهير" (فريش مليكة، 2011، ص221).

وبالتالي يتضح أن الهدف من انتهاز النهج الاشتراكي هو أولاً استرجاع الممتلكات الوطنية، ثانياً التخلص من الرأسمالية ومخلفاتها، ثالثاً تحقيق تنمية متكاملة وإعادة التوازن لمختلف القطاعات.

3-2- الاعتماد على التخطيط:

إذا كانت الاشتراكية هي ركيزة سياسية واجتماعية للتنمية في الجزائر فإن التخطيط وسيلة اقتصادية وتنظيمية لتحقيقها، والهدف منه بناء اقتصاد قوي وقادر على

دفع المسيرة التنموية إلى الأمام، ومواصلتها إلى غاية تحقيق الأهداف المسطرة، حيث أصبح التخطيط الوطني ميزة واضحة لحياة الاقتصاد الجزائري، وذلك من خلال المخططات التنموية المتتالية الموضحة في الجدول الموالي.

وقد ظهرت هذه السياسة منذ تطبيق أول مخطط تنموي سنة 1967، وهو عبارة عن مخطط توجيهي اقتصادي واجتماعي يخضع للسياسة العامة من أجل تحقيق أهداف عامة، وهو هذا ما نص عليه الميثاق الوطني سنة 1964، حيث جاء فيه ما ينص على أن "تنمية البلاد الاقتصادية متوقفة على التخطيط، وهذا الأخير مدعو إلى القضاء على التخلف المتراكم" (بهلول بلقاسم، 1991، ص35)، وهذا يعني أن التخطيط هو "البحث عن منهجية في تسيير التنمية" (قيرة إسماعيل، 2001، ص140).

جدول يبين أهم المخططات التنموية الوطنية وخصائصها:

المخطط	البرنامج
المخطط الثلاثي (1967-1969)	برنامج استثمار موجه للمناطق المحرومة في إطار مكافحة التفاوت الجهوي.
المخطط الرباعي الأول (1970-1973)	تخصيص قيمة ثلاثون (30) مليار دينار للبدء في برنامج التصنيع، وتأسيس التخطيط وذلك بإنشاء كتابة دولة للتخطيط خصيصاً لذلك.
المخطط الرباعي الثاني (1974-1977)	تخصيص مبلغ مائة مليون دينار كتمين للموارد الطبيعية وتكثيف النسيج الصناعي إلى جانب إدماج القطاعات الاقتصادية، وكذلك تحسين تقنيات التخطيط بتحديد الأجل وتنظيم مسار الإرسال والتلقي.
المخطط الخماسي الأول (1980-1984)	تخصيص مبلغ مائتان وخمسون مليار دينار لإعادة إقرارات التوازنات الاقتصادية وإعادة تنظيم المؤسسات وتمين الطاقة إلى جانب تصنيف أولويات التنمية وإكمال نظام التخطيط وإنشاء وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية بدلاً من كتابة الدولة.
المخطط الخماسي الثاني (1985-1989)	تخصيص قيمة خمسمائة وخمسون مليار لتنمية الزراعة والري والإسكان والنقل وتسديد الديون الخارجية.

المصدر: (بهلول بلقاسم، 1991، ص142).

وتسعى الدولة من خلال فرض سياسة التخطيط لتسيير عملية التنمية إلى "تنسيق عملية اتخاذ القرار الاقتصادي على المديين المتوسط والطويل، والتأثير مباشرة، أو في بعض الحالات إجراء مراقبة على مستوى بعض المتغيرات الأساسية في اقتصاد البلاد على مستويات الدخل، الاستهلاك، الاستثمار، والإدخار

إلى جانب قيم الاستيراد والتصدير وتوفير مناصب العمل الضرورية... الخ، وكل ذلك بهدف تحقيق الأهداف المخطط لها مسبقاً، وهذه الأهداف ينبغي بلوغها في فترة زمنية محددة" (قيرة إسماعيل، 2001، ص139).

3-3- الاعتماد على الإمكانيات الوطنية:

يعتبر هذا المبدأ من المبادئ الأساسية التي حرصت السياسة التنموية على تجسيده، وهذا من أجل حماية استقلال البلاد وتطبيق سياسة اقتصادية رشيدة.

3-4- توسيع القاعدة المادية:

عملت الدولة الجزائرية جاهدة على خلق قاعدة إنتاجية قوية من أجل بناء اقتصاد متين، وهذا باعتبار أن الإنتاج هو محور الاقتصاد، وهو أساس تطور ورقي المجتمعات، لذلك لجأت إلى تكويين قاعدة من خلال بسط سيطرتها على المؤسسات الإنتاجية خاصة الزراعية والصناعية منها كالصناعات الثقيلة والتحويلية والاستراتيجية كالنقل والبنوك، ويرجع سبب "الاهتمام بتنمية القطاع المنتج إلى أنه مصدر خلق الثروة ومصدر الدخل القومي، وبالتالي مصدر خلق الفوائض الاقتصادية التي تمكن من التراكم و التنمية... وهو يشكل المحك الذي يجب أن تكيف معه كل البرامج الإنمائية الأخرى نفسها طبقاً لحاجيات توسعه، مثل برامج قطاع خدمات الإنتاج كالنقل والتجارة، وبرامج الهياكل الأساسية الاجتماعية كالتعليم والصحة والسكن... وغيرها" (بهلول بلقاسم، 1991، ص53).

وما يبرر هذا التوجه نحو القطاع الإنتاجي هو السياسة الاقتصادية والاجتماعية التي تنتهجها الجزائر التي تركز بصفة أساسية على "إنتاج وسائل الاستهلاك الضرورية تطبيقاً لمبدأ إعطاء الأولوية لتلبية الحاجات الأساسية للجماهير الشعبية، الذي أقره الميثاق الوطني سنة 1979، إلى جانب إنتاج وسائل الإنتاج التي تشكل أحد الشروط اللازمة لضمان الاستقلال الاقتصادي، وضمان توسيع الطاقات الإنتاجية، وتحقيق التكامل الاقتصادي بين القطاعات وداخل فروعها، وتنمية المبادلات بينها" (بهلول بلقاسم، 1991، ص54).

وقد حظي القطاع الصناعي بمكانة جد مهمة في القطاع الإنتاجي، واعتبرته الدولة الأداة الرئيسية في التنمية، لذلك عملت جاهدة على "توسيع القاعدة الصناعية للمجتمع، كأداة ضرورية لتحريك التنمية في مختلف القطاعات، خاصة وأن تأثير الصناعة تأثير مزدوج على النشاط الزراعي كقطاع رئيسي منتج، يوفر له وسائل النمو من الناحية الخلفية، وبدعم الطلب على منتجاته من الناحية الأمامية سواء كان ذلك بقصد الصناعة أو بقصد استهلاك العمال المشتغلين فيها، كما أن للصناعة تأثيراً قوياً آخر على جميع النشاطات الاقتصادية الأخرى والنشاطات الاجتماعية بما تقدمه لها من وسائل النمو المختلفة" (بهلول بلقاسم، 1991، ص90)، وكان لهذا الخيار-القطاع الصناعي-"وسيلتان قصد تحقيق التنمية: وسيلة التسيير والإنتاج ونعني بها المؤسسة الوطنية، والمنهج وهو التخطيط الذي اعتبر كأداة للسيطرة ومراقبة الاقتصاد" (فريمش مليكة، 2011، ص228).

كان الاعتماد على "الخيار الصناعي، والتكنولوجيا المتقدمة، وخيار الصناعات الثقيلة، واعتماد نظام التخطيط كأسلوب لتحقيق الأهداف المنشودة، إذ أن إستراتيجية التنمية التصنيع كانت تهدف إلى إنشاء تصنيع قوي، وقادر أن يلعب دوره الكامل في مضاعفة فرص العمل، وإنتاج الوسائط الأساسية التي يحتاجها الاقتصاد الوطني في تطوره، وزيادة إنتاجية العمل في الزراعة، وفي الصناعة، وفي الأنشطة الأخرى، بالإضافة إلى السلع الاستهلاكية لعامة الشعب" (سليم بوهديل، 2016 ص92).

فالتنمية في الجزائر "ترتكز على نظرية الصناعة المصنعة، بمعنى تلك الصناعة التي تحدث أثراً في باقي الصناعات، بل باقي القطاعات الاقتصادية، وهذه الصناعة هي الصناعة الأساسية التي تهتم بالميادين التالية: الحديد والصلب، استخراج المعادن، الصناعة الإلكترونية، والطاقة ومواد البناء" (فريمش مليكة، 2011، ص229-230).
إلا أن هذه السياسة الصناعية من خلال الأهداف المعلنة لم تحقق النتائج المرجوة (نتائج ضئيلة) لصالح الاقتصاد الجزائري بل كرس ربه أكثر بالاقتصاد الفرنسي من حيث الاعتماد الكلي على الصناعات التي تمد الاقتصاد الفرنسي بالمواد الأولية.

3-5- التهيئة الإقليمية:

تعني سياسة التهيئة الإقليمية "إعادة توزيع النشاطات الاقتصادية والاجتماعية بين مختلف أقاليم البلاد، توزيعاً منسجماً، يضمن تعميمها بالسكان، وتحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي، وتوسيع السوق الوطنية و ترويجها" (بهلول بلقاسم، 1991، ص55)، وهذا ما يعرف بإعادة التوازن الجهوي بين مختلف مناطق البلاد، والتي تعتبر ركيزة من ركائز التنمية، وهذا من أجل القضاء على التناقض الجهوي الصارخ والتوزيع غير العادل للاقتصاد الذي خلفه الاستعمار الفرنسي نتيجة "لاستخدام قوانين رأس المال لتركيز النشاط الاقتصادي في أقاليم الشمال، ودعم تأثير القوانين بقوانين فوق اقتصادية نابغة من إرادة سياسية تستهدف إخلاء أقاليم الجنوب من السكان وفرض الحكم العسكري على المنطقة" (بهلول بلقاسم، 1991، ص91)، وكذلك لخلق الانسجام الاقتصادي والاجتماعي للتنمية الوطنية.

وهو ما نص عليه الميثاق الوطني سنة 1976 "إن سياسة التوازن الجهوي تحسم الاختيار الأساسي للثورة، والذي

يتمثل في القضاء على البؤس، وفي توفير حياة لائقة لكل مواطن دون أي تمييز، وهي تعبر عن التضامن الوطني، تبرز مدى الدعم الذي يطبع الروابط القائمة بين كل عناصر الأمة" (بهلول بلقاسم، 1991، ص56).

ومما تقدم يظهر أن التنمية الجزائرية كانت قائمة على انتهاج السياسة الاشتراكية من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وفي المقابل الاعتماد على التخطيط والامكانيات المادية الوطنية والتهيئة الإقليمية من أجل تكريسها وتجسيدها على أرض الواقع، وكل هذا يصب في الهدف الأساسي وهو ترقية الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للإنسان الجزائري.

4- أسباب فشل المؤسسة العمومية الاقتصادية الجزائرية في تحقيق التنمية:

لم تكن الدولة الجزائرية تنظر للمؤسسة العمومية الاقتصادية باعتبارها وسيلة لتحقيق التنمية الاقتصادية فقط، وإنما كذلك التنمية السياسية والاجتماعية والثقافية، لذلك اتسعت دائرة الأهداف والطموحات التي كانت تريد الوصول إليها، غير

أنها لم تنجح في ذلك، وهذا يرجع إلى مجموعة من الأسباب لعل أبرزها ما يلي:

4-1- الاهتمام بتكوين قاعدة مادية للاقتصاد الوطني على حساب القاعدة البشرية:

وتجلى ذلك في اهتمام الدولة الجزائرية بإنشاء قاعدة مادية صناعية خاصة بالصناعات الثقيلة والتحويلية، واعتباره المحرك الأساسي لمسيرتها التنموية، وهذا رغم أنها فتية في هذا المجال ولا تمتلك القدرات والمؤهلات بسبب ضعف تكوينها في الصناعة، وعدم وجود خبراء مختصين اللهم بعض الخبرات المتفرقة هنا وهناك، وفي المقابل أهمل "العنصر الفعال والحيوي في أي تغيير أو تنمية ألا وهو العنصر البشري"، فجهل هذا الأخير بسياسات الدولة وأهدافها في مجال التنمية جعلته يدخل صراعات مستمرة مع الإدارات.

ومن ثم يمكن القول أن "الاهتمام المتزايد بالنواحي المادية و المتمثل خصوصاً في بناء قاعدة مادية صناعية صلبة وقوية، دون إعطاء نفس الأهمية أو أكثر بالإنسان، سيؤدي حتماً إلى تناقضات عديدة وعلى جبهات مختلفة منها التعارض بين التقدم التكنولوجي المادي وقدرة العامل الجزائري على مسايرة واستيعاب مثل هذا المستوى، وبهذا يصبح التطور المادي مصدراً للتوتر وعدم الرضا، وقد يؤدي إلى خلق صراعات كان من الممكن تفاديها، لأنها لا تخدم مصلحة العمال بالدرجة الأولى، ومن بعدها المصلحة العامة للبلاد ككل. فالتنمية الشاملة ينبغي أن تضع الإنسان في المقام الأول" (قيرة إسماعيل، 2001، ص159)، وهذا العنصر مغيب تماماً في السياسة التنموية في الجزائر هذا من ناحية.

ومن ناحية أخرى إهمال القطاعات الأخرى كالقطاع الزراعي وغيره من قطاعات الاقتصاد الأخرى، وإغفال دورها في عملية التنمية مقارنة بالقطاع المادي الصناعي، في حين أن هذه الأخيرة تتطلب تكاثف وتكامل كل القطاعات الاقتصادية لدفعها إلى الأمام، وقد تجسد هذا الإهمال من خلال التفاوت في الميزانيات والاستثمارات المخصصة لكل قطاع في المخططات التنموية، وهذا يظهر "التناقض الموجود في سياسة التسيير، يتمثل في رغبة التكامل الضروري بين قطاعي النشاط الفلاحي وغير الفلاحي من جهة، إلا أن هذه الرغبة تجد من جهة أخرى، ما يناقضها في الواقع المعيش المتميز بسيطرة القطاع الثاني على الأول إلى درجة أن القطاع الفلاحي يشعر كأنه يتعرض ليس فقط للخنق التدريجي بل وإلى سلب قوة عمله" (سفير ناجي، دس، ص226).

4-2- التركيز على القطاع العام في تحقيق التنمية:

إن الخيار الإيديولوجي الذي انتهجته الدولة الجزائرية في تسيير المؤسسات العمومية، والمتمثل في التسيير الاشتراكي للمؤسسات، الذي يعتمد على القطاع العمومي للنهوض بالتنمية، هو من فرض ترك النشاطات الثانوية إلى القطاع الخاص، والأكثر من ذلك أولى هذا القطاع العام- سلطة احتكار القطاعات الاستراتيجية كالبنوك، النقل، المحروقات

وغير ذلك، وكان من نتائج هذا الأخير ازدهار القطاع العام و في المقابل تهميش القطاع الخاص. في حين أن النهوض بالتنمية وتحقيقها يتطلب التكامل بين كل القطاعات الاقتصادية، لأنها عملية متشعبة ومتداخلة الجوانب، حيث نجد أن الدولة الجزائرية أقصت بعض القطاعات من المشاركة الفعالة في عملية التنمية، رغم الدور الذي قد تلعبه فيها كالقطاع الخاص. وقد "بررت الدولة مسألة اعتمادها على القطاع العمومي بظروف المرحلة التي ينعلم فيها قطاع خاص قوي وفعال، وبطبيعة المهمة التي تتجده نحو التنمية الشاملة، والمخططة، ولا يمكن تحقيق هذه التنمية حسبها إلا بالتوفر على قطاع عمومي مهيمن على الاقتصاد الوطني، وهو ما تحقق بالفعل بعد عشرية من التخطيط حيث يستحوذ القطاع العمومي على أكثر من 70% من مجمل مؤسسات الإنتاج"(عجة الجيلالي، 2006، ص56).

غير أنه في حقيقة الأمر كان هناك تحفظ من طرف الدولة الجزائرية على القطاع الخاص، الذي لطالما ارتبط بال رأسمالية المستغلة، وبرز ذلك في النصوص الأساسية كبرنامج طرابلس، ميثاق الجزائر 1964، الميثاق الوطني 1976، والميثاق الوطني 1986، حيث جاء في ميثاق الجزائر "أن القطاع الخاص طفيلي يرتبط بمصالح رأسمالية أجنبية، ويشكل خطراً لا على الاشتراكية فحسب، بل على كل تنمية اقتصادية مستقلة"(فريمش مليكة، 2011، ص242)، وبالتالي بقيت مساهمة القطاع الخاص في عملية التنمية محدودة بسبب التحفظات والشروط التي وضعت عليه، المتمثلة في وضعه تحت مراقبة الدولة حتى لا يتغلب هذا القطاع على القطاع الاشتراكي، واقتصره على بعض النشاطات الثانوية، وفي المؤسسات الصغيرة، وذلك لأنه مرتبط بمصالح المؤسسات الاستعمارية الجديدة الاحتكارية ورأس المال الأجنبي.

4-3- مركزية التسيير:

لقد ترددت الدولة الجزائرية كثيراً بين تطبيق المركزية واللامركزية في تسيير المؤسسة العمومية الاقتصادية واتخاذ قراراتها عبر مختلف المراحل التي مرت بها، إلا أن النمط الغالب في تسييرها هو المركزية في اتخاذ القرارات، وقد أدى التمدد المستمر للدولة من أجل فرض السياسات العامة على المؤسسات لتحقيق أهداف عامة حتى لو كانت لا تتلاءم معها، وكذا السياسات والقرارات التي كانت تتخذها في مجال الاقتصاد الوطني، والتي في الغالب تكون قرارات متسعة وغير مدروسة إلى حدوث اختلالات على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والتنظيمي للمؤسسات، وكذلك أدى ذلك إلى بطئ في اتخاذ القرارات، فهناك قرارات لا تتطلب الرجوع للمركز، بالإضافة إلى اتصافها بالبيروقراطية العمومية، وهذا على مستوى السلطة.

أما على مستوى المؤسسة فكانت المركزية تمارس من طرف المدير أو الهيئات التي يتم تعيينها من طرف السلطة، والتي كانت تحتكر السلطة داخلها، وتتفرد بعملية التسيير واتخاذ القرارات نظراً للصلاحيات التي منحت له من طرف السلطة، الأمر الذي أدى تكوّن فئة بيروقراطية، وهذا رغم وجود هيئات خاصة بالعمال (مجلس العمال،

الهيئة الاستشارية، المجالس الشعبية للعمال... وغيرها) الهدف منها تجسيد المشاركة العمالية في عملية تسيير المؤسسة واتخاذ القرارات، وهذا كله كان في كل مرة يتسبب في حدوث صراعات ومشاكل بين العمال والمسيرين والمديرين حول اتخاذ القرارات داخل المؤسسة، وهو ما أثر سلباً على العمل وظروفه بسبب الإضرابات المستمرة للعمال، وكذلك الاهتمام بهذه المشاكل فقط.

4-4- اتساع حجم المؤسسات العمومية الاقتصادية:

لقد أصبحت المؤسسة العمومية الاقتصادية عبارة عن شركات عملاقة الحجم تتوزع على كامل التراب الوطني، وهي تعتمد على مساعدات الدولة، وتتميز بمركزية التسيير وارتفاع عدد العمال بها، وتمركز نشاطاتها في القطاع الصناعي، "حيث تشير الإحصائيات إلى أنه في سنة 1980 كانت هناك 20 شركة وطنية تشغل حوالي 365000 عامل، ومن بينها شركة سونطراك التي تشغل لوحدها 100000 عامل" (بوكميش لعلی، 2005، ص103).

وبالنظر للمشاكل التي تعاني منها هذه الشركات المتمثلة في المشاكل البيروقراطية وسوء الاتصال التنظيمي، فقد أصبحت تشكل عبئاً ثقیلاً على الدولة بسبب كبر حجمها و صعوبة تسييرها والتحكم فيها، الأمر الذي أدى إلى ضعف نظام المراقبة ونظام الحوافز وسياسة الأسعار بها، كما أنها أصبحت تمثل عبئاً مالياً على خزينة الدولة، لذلك فكرت هذه الأخيرة في التخلص من هذه المؤسسات، وقد تم ذلك بإعلان تازلها عنها للقطاع الخاص، لهذا فانتهاج الدولة لخيار الخصخصة اضطررتها إلى "حل أكثر 1200 مؤسسة وتسريح أكثر من نصف مليون عامل" (عجة الجيلالي، 2006، ص570).

4-5- سوء العلاقات الاجتماعية والتنظيمية داخل المؤسسات العمومية الاقتصادية:

مع مرور الوقت على الممارسات الفعلية والواقعية للتوجه الاشتراكي داخل المؤسسات العمومية الاقتصادية أثبت الكثير من التناقضات، حيث بدأت تظهر عدة مظاهر تزيد من حدة الصراعات داخلها، وتتجلى هذه المظاهر في ضعف المشاركة العمالية بسبب سيطرة أجهزة الدولة وإتباعها سياسة مركزية شديدة، وكذلك انتشار البيروقراطية والحد من الديمقراطية، "حيث أن سلطة اتخاذ القرارات تتجه نحو التمركز في أيدي أقلية من الصفوة الإدارية، بدلاً من أن تتوزع بالصورة التي حددتها الإجراءات التنظيمية الجديدة، التي ينادي بها التسيير الاشتراكي للمؤسسات" (قيرة إسماعيل، 2001، ص184)، ومن ثم زاد اتساع مجال الصراعات بين العمال والمسيرين داخل هذه المؤسسات بالرغم من التسيير الاشتراكي لها، وتبلورت في شكل إضرابات عمالية متكررة، والتي شهدت ارتفاعاً محسوساً، إذ بلغ "عدد الإضرابات 72 سنة 1969، في حين وصل سنة 1980 إلى غاية 870 إضراباً" (قيرة إسماعيل، 2001، ص186).

وهذا راجع لعدم قدرة القوانين على الضبط والتحكم في هذه النزاعات، أو إلى انعدام قانون عمل يستوعب المستجدات الاقتصادية والاجتماعية التي عرفتها المؤسسة خلال مراحل تطورها، وما يدل على ذلك هو إجراء تعديلات جذرية على القوانين الاقتصادية

والتنظيمية والاجتماعية في كل مرحلة من المراحل التي شهدتها المؤسسة الجزائرية، وهذا رغم انتهاج الجزائر للتوجه الاشتراكي في تسيير هذه المؤسسات، وذلك باعتباره نظام اقتصادي واجتماعي وتنظيمي قادر على تسييرها من خلال تحقيق العدالة بين مختلف الطبقات العمالية وتشاركها في ذلك، وهو ما تجسد في الهيكل التنظيمي للمؤسسة في ظل النظام الاشتراكي، حيث خصصت مجالس للعمال التي تمكنهم من المشاركة في عملية التسيير، وهذا كله من أجل تشجيع المشاركة العمالية في عملية اتخاذ القرارات، وبالتالي التقليل من الصراعات داخل المؤسسات بين العمال والمسيرين.

ومن ثم يمكن القول أن المؤسسات الاقتصادية وقعت في "أزمة بسبب سوء العلاقات المهنية والاجتماعية بين العمال والأجهزة الإدارية، الأمر الذي خلق اختلالات وحالة عدم التوازن داخل المؤسسات، مما أثر سلباً على أدائها، وكل هذا يعتبر من التحديات الكبيرة والأكيدة التي واجهت الاقتصاد الجزائري والمتعلقة أساساً بمستوى أداء المؤسسات الاقتصادية خاصة مع دخول منطقة التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي والسعي إلى الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة تفرض على الجزائر الاهتمام بترقية دورها، وضرورة انفتاحها على المحيط الخارجي، والتعامل معه كحليف استراتيجي" (لبنى الكنز، 2008، ص04-05).

وهذا بسبب "عدم وجود سياسة اجتماعية خاصة بكل مؤسسة عامة، بل هي مملأة من طرف القانون مثل جوانب النقل، والإطعام، والسكن، والصحة... الخ، أي أن القانون آنذاك لم يأخذ بالحسبان عند رسمه للسياسة الاجتماعية للمؤسسة ظروف هذه الأخيرة الاقتصادية منها والمالية، وبهذا أصبحت وظيفة المؤسسة اجتماعية أكثر منها إنتاجية، فغدت بذلك مركزاً لمعالجة المشاكل الاجتماعية للعمال أكثر من كونها مركزاً لإنتاج القيم المضافة" (الداوي الشيخ، 2009، ص262).

بالتالي يمكن القول أن "التسيير الاشتراكي للمؤسسات مجرد شعار على مستوى الخطاب السياسي، ولم يتجسد في البناء المادي بالتطبيق الحقيقي على مستوى القاعدة العمالية التي جاء ليرفع من مستوياتها المختلفة، وأصبح من الأسباب التي تؤدي إلى حدوث صراعات" (قيرة إسماعيل، 2001، ص186)، كما يمكن القول أنه عجز في تسيير المؤسسات بسبب عجزه على احتواء هذه الصراعات والتخفيف منها، وعدم قدرته على تجسيد الديمقراطية الفعلية، الأمر الذي أثار سلباً على إنتاجيتها، ومن ثم على دورها في عملية التنمية.

وبناءً على ما تقدم يتضح أن مختلف الأسباب التي جعلت المؤسسة العمومية الاقتصادية تفشل في تحقيق طموحات الدولة في مجال التنمية، هي مشاكل برزت جراء تطبيق السياسات والإصلاحات التي تتم في كل مرحلة تصحيحية، وما يؤخذ على ذلك "ضعف في إيجاد البديل العملي للتصحيح، إذ أن معظم المخططات تسعى إلى معالجة الوضعية الحالية للمؤسسة في حين أن الغاية الحقيقية للمخطط، هي بناء مؤسسة جديدة على أنقاض المؤسسة السابقة" (عجة الجيلالي، 2006، ص317).

4-6- التردد المستمر في الحسم في الإشكاليات الكبرى للاقتصاد الوطني(عجة الجيلالي، 2006، ص572 (بتصرف)):

إن الملاحظ لمختلف الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والتنظيمية التي عرفتھا المؤسسة العمومية الاقتصادية الجزائرية يرى بأنها إصلاحات ظرفية تقوم على محاولة إيجاد حلول للمشاكل التي كانت تظهر في كل مرحلة إصلاحية، وهذا يعني عدم وجود تصور لاستراتيجية طويلة المدى لهذه الإصلاحات، كما نلاحظ أيضاً أن الأساليب التنظيمية المتعاقبة على المؤسسة مستقلة عن بعضها البعض، بحيث أن الانتقال من أسلوب لآخر يتم بتغيير الأسلوب السابق بأسلوب جديد دون الأخذ بالجانب الإيجابي الذي حققه الأسلوب السابق.

ونرى كذلك من خلال الإصلاحات الاقتصادية والتنظيمية أن هناك تردد من طرف الدولة الجزائرية في مسائل كثيرة تخص الاقتصاد الوطني ولم يتم الحسم فيها رغم تأثيرها القوي على مساره لعل أهمها: إشكالية التردد المستمر في الاحتفاظ بالقطاع العام، حيث بقيت الدولة حائرة بين الحفاظ عليه والتضحية به، وهو ما ظهر بشكل جلي في مرحلتي إعادة الهيكلة واستقلالية المؤسسات، والتي حاولت خلالهما وضع تصور اقتصادي تحافظ به على القطاع العام وفي نفس الوقت تمنحه نوع من الحرية لتسيير ذاته، هذا من جهة، ومن جهة أخرى التردد في اختيار طبيعة التوجه الاجتماعي والاقتصادي والتنظيمي لتسيير المؤسسات العمومية، إذ نجد أن الدولة حائرة بين اختيار نظام يقوم على موروثها الاشتراكي ونظام آخر يتجه نحو الرأسمالية، وقد أثرت هذه الإشكالات كثيراً على نجاح هذه الإصلاحات في تحقيق أهدافها، ومن ثم أهداف المؤسسة الاقتصادية.

خاتمة:

يهدف هذا البحث إلى إبراز كيفية تشكل المؤسسة العمومية الاقتصادية الجزائرية، وأسباب فشلها في تحقيق طموحات الدولة الجزائرية في مجال التنمية باعتبارها الوسيلة المعتمدة لتحقيقها، وقد توصلنا إلى نتيجة عامة مفادها أن مسألة فشل المؤسسة العمومية الاقتصادية الجزائرية في تحقيق التنمية في المجتمع إنما هو قضية متداخلة الجوانب، وليست المسئول الوحيد عن فشلها، وإنما يرجع ذلك لأسباب سياسية واقتصادية واجتماعية وتنظيمية، وفي مقدمتها التدخل المستمر للدولة الجزائرية في تسييرها، مما أدى إلى حدوث اختلالات على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والتنظيمي للمؤسسات، وبرز العديد من المشاكل، وهو ما كان يدفع الدولة إلى الانتقال بالمؤسسة من مرحلة إلى أخرى، ولكن ما يمكن قوله في هذا الصدد فإن العامل المسئول عن عدم قدرة المؤسسة العمومية الاقتصادية على تحقيق طموحات الدولة في مجال التنمية هو العنصر البشري سواء كان سياسياً أو اقتصادياً أو إدارياً أو عاملاً بسيطاً وكل ما يحمله من أفكار عبر مختلف الظروف التي عاشها في المجتمع الجزائري.

قائمة المراجع:

1. أحمد طرطار (1999)، تقنيات المحاسبة العامة في المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية.
2. الداوي الشيخ (2009) الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر وإشكالية البحث عن كفاءة المؤسسات العامة، مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية، م25، ع02، جامعة دمشق، سوريا.
3. الطيب داودي وآخرون، تقييم إعادة هيكلة المؤسسة الاقتصادية العمومية الجزائرية، مجلة المفكر، ع03، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.
4. القريشي مدحت (2007)، التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات، ط01، دار وائل للنشر، الأردن.
5. بعزيز ميسة وآخرون (2013)، الخصوصية في الجزائر خيار سياسي أم حتمية اقتصادية؟، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم قانون الأعمال، جامعة عبدالرحمان ميرة، بجاية، الجزائر.
6. بن حبتور عبدالعزيز (1997)، إدارة عمليات الخصخصة، دار صفاء، عمان، الأردن.
7. بهلول بلقاسم (1991)، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، ج01، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
8. بوكميش لعل (2005)، المؤسسات العامة بالجزائر ظروف تطورها، وطرق تنظيمها وإدارتها دراسة تتبعية 1962-2003، مجلة الحقيقة، ع06، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر.
9. بوكميش لعل (2003)، التنمية المستدامة و مشكلة التسلح، مجلة الحقيقة، ع02، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر.
10. بوهديل سليم (2016)، إشكالية تنمية القطاع الصناعي الجزائري في ظل التحولات الاقتصادية الدولية، رسالة دكتوراه، غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر.
11. ترقو فنيحة (2017)، دور المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، رسالة ماستر، غير منشورة، تخصص قانون المؤسسة والتنمية المستدامة، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر.
12. دادي عدون ناصر (1998)، اقتصاد المؤسسة، ط01، دار المحمدية العامة، الجزائر.
13. دادي عدون ناصر (1998)، اقتصاد المؤسسة، ط2، دار المحمدية العامة، الجزائر.
14. سعيد إسماعيل علي (1997)، التربية الإسلامية وتحديات القرن الحادي والعشرين، المؤتمر التربوي الأول لكلية التربية والعلوم الإسلامية بعنوان: "اتجاهات التربية وتحديات المستقبل"، جامعة السلطان قابوس.
15. سفير ناجي، محاولات في التحليل الاجتماعي التشغيل، الصناعة والتنمية، تر: الأزهر بوغبنوز، ج02، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
16. سليمة فيلال (2014)، بنية الهوية الجزائرية في ظل العولمة - دراسة ميدانية على عينة من الطلبة الجامعيين، رسالة دكتوراه، غير منشورة، قسم العلوم الاجتماعية، تخصص علم الاجتماع الثقافي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

16. صمويل عبود(1982)، اقتصاد المؤسسة، ط02، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
17. عبد القادر محمد شهاب(2002)، طرق الخصخصة المختلفة، ندوة علمية بعنوان: التنمية الاقتصادية في ليبيا.
18. عجة الجيلالي(2006)، قانون المؤسسات العمومية الاقتصادية من اشتراكية التسيير إلى الخصوصية، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر.
19. عمر صخري(1986)، مبادئ الاقتصاد الجزئي الوحدوي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- فريمش مليكة(2011)، دور الدولة في التنمية: دراسة حالة الجزائر، رسالة دكتوراه، غير منشورة، قسم العلوم السياسية، تخصص تنظيمات سياسية وإدارية، جامعة قسنطينة، الجزائر.
20. قيرة اسماعيل وآخرون(2001)، في سوسيولوجيا التنمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
21. كربالي بغداد(2005)، نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، ع08، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.
22. لبنى الكنز(2008)، دور المؤسسة الاقتصادية في تنمية المجتمع المحلي، رسالة ماجستير، غير منشورة، علم الاجتماع، تخصص تنمية العلاقات العامة للمؤسسات، جامعة باجي المختار، عنابة، الجزائر.
23. مبارك شيماء(2016)، استراتيجية الخصوصية في المؤسسة الجزائرية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، ع26، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.
24. محمد إبراهيم عيد(2001)، الهوية الثقافية العربية في عالم متغير، مجلة الطفولة والتنمية، م01، ع03، المجلس العربي للطفولة والتنمية، مصر.
25. محمد الصغير بعلي(1992)، تنظيم القطاع العام في الجزائر(استقلالية المؤسسات)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
26. محمد صادق(1983)، إدارة التنمية وطموحات التنمية، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، عمان، الأردن.
27. مداح يوسف(2015)، فئات المؤسسات العمومية في الجزائر، رسالة ماستر، غير منشورة، قسم الحقوق، تخصص قانون إداري، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر.
28. معجم الوسيط في اللغة العربية (2004)، ط04، مكتبة الشروق الدولية، مصر.